طالبوا الوزارة بسرعة إصدار بيان عن الجريمة

نواب: نحذر من ارتفاع عدد الجرائم و«الداخلية» بحاجة إلى غربلة في القيادات ونطالب الوزير بسرعة القبض على قتلة طبيب الأسنان وعدم الرضوخ للواسطة

عبدالله التميمي

هشام البغلي

خالد العدوة

خليل الصالح

د.معصومه المبارك

صالح الملا

د.يوسف الزلزلة

صفاء الهاشم

انتقد عدد من النواب اداء وزارة الداخلية فيما يتعلق بحادثة اغتيال طبيب الأسنان بمجمع الأفنيوزصباح امس الاول، واكد النواب في تصاريح صحافية ان وزارة الداخلية بحاجة الى غربلة وابعاد القيادات المقصرة عن المهام الموكل اليها، مشددين على ضرورة الا تمر هذه الجريمة مرور الكرام.

وانتقد النواب ايضا عدم التواجد الامني المكثف في المجمعات التجارية للمحافظة علّى الأمن في ظل التواجد البشري الكبير خصوصا في ايام العطل الرسمية.

انفلات أمني

وفي هذا الاطار قال النائب خليل الصالح ان الجريمة هزت المجتمع الكويتي وتوضيح مدى الانفلات الأمني والقصور الشديد في عمل وزارة الداخلية، الأمر الذي يستلزم معه إعادة النظر في القيادات والتعيينات بهذا الجهاز الحساس وضرورة ضخ أفكار ودماء جديدة تقوم على الكفاءة فقط.

وأضاف: كما ان هذه الجريمة النكراء تنم عن مدى انتشار ثقافة العنف في المجتمع وسط ظاهرة حمل السلاح الأبيض، والكويت

الصالح: يجب إعادة النظر في التعيينات وقيادات «الداخلية»

لن يهدأ لها بال إلا بالاقتصاص من الجناة، وهذا يتطلب منا عدم التواني في متابعة هذا الملف الخطير.

وبين ان الأمر الذي يبعث على الأسى والأسف ان وزارة الداخلية والقيادات الأمنية لم تكلف نفسها عناء التواجد بمسرح الجريمة وهنا الطامة الكبرى.

وخشي ان يكون لجنسية القتيل أثر في غياب اي بيان او تفاعل امني وحتى سياسي من البعض، وهذا الأمر مرفوض وعليهم ان يدركوا حجم ردة فعل المجتمع الكويتي الغاضبة والمستنكرة.

وأكد ان هذا الملف لن يقبل بإقفاله إلا بالقصاص من الجناة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع مثل تلك الحوادث الشنيعة، وأشار الى ان ما حصل يدعونا كدولة لمعالجة هذه القضية من جميع جوانبها ولا نكتفي فقط بردة فعل سريعة غير مدروسة تنتهي بانتهاء الحادثة، بل المطلوب دراسة كاملة تتضمن أسباب انتشار مثل هذه الجرائم، فمعدل الجريمة بالكويت في تزايد خطير وهو موجود من مستويات متعددة ومختلفة أدت الى نتائج مرعبة ومؤشرات خطيرة تجاه مستوى الأمن الاجتماعي في الكويت.

وأوضح ان وضع المعالجات العلمية السليمة يتمثل بتطبيق القانون بصرامة وسرعة على الجميع ورفض اي وساطة او تدخل من المتنفذين، تحاول تسويف او تهوين أو طمطمة القضية.

حادثة مروعة

من جانبة قال النائب خالد العدوة انه لابد ان يقف وزير الداخلية طويلا امام الحادثة المروعة والتي حدثت على مرآى ومسمع من المارة.

واعتبر العدوة انه لابد ان يتواجد رجال الامن بجديتهم وانضباطهم وبكامل هيبتهم في اماكن التجمعات والاسواق والشوارع والميادين الكويتية لفرض الامن ومنع الجريمة قبل وقوعها، مؤكدا ان دور رجال الامن هو فرض الامن ومنع الجريمة وليس اكتشاف الجاني بعد حدوث الجريمة التي عادة ما يذهب ضحيتها ارواح بشرية.

ودعا العدوة وزير الداخلية الى المبادرة بضخ دماء جديدة من القيادات الشابة واحالة قياديي وزارة الداخلية الحاليين للتقاعد لكي يأتوا بأفكار جديدة تعود بالامن والامان الى الكويت وشوارعها بدلا من التراخي والتكاسل الذي يحدث من قبل البعض حاليا والذي هو سبب فيما آلت اليه الاوضاع الحالية.

من جهته قال النائب د.يوسف الزلزلة أن الجريمة دليل واضح وبيّن على عدم قدرة هذه الحكومة على حفظ الأمن ودليل اوضح على ان وزارة الداخلية تحتاج الى غربلة قوية لابعاد القيادات المقصرة والتي عفى عليها الدهر وتقديم المخلصين في المواقع القيادية واعطائهم كامل الصلاحيات لحفظ الامن، ومنا الى رئيس الوزراء الذي نبهناه كثيرا على اختياراته فعدم قبول النصيحة يعني ما نحن فيه من ازمات، والقادم اكبر واعظم اذا لم يتم تغيير الاوضاع في الحكومة والداخلية والله يستر على الكويت من الاختيارات الخاطئة.

من جانبها قالت النائبة د.معصومة المبارك جريمة مقتل الطبيب الشاب يجب ألا تمر مرور الكرام، انها ظاهرة خطيرة تثير العديد من الاسئلة حول تواجد ودور الاجهزة الامنية في المجمعات التجارية وعلى الداخلية اصدار بيان تفصيلي وطمأنة الناس على ان الداخلية جاهزة لحمايتهم، ونحذر الوزير من اي تدخلات لصالح المتهم كما تعودنا، ان التعامل مع هذه الجريمة البشعة اما ان يرسخ مفهوم دولة القانون فيطمئن الناس او يدفع بدولة الفوضى والانفلات والقفز على القانون.

وفي هذا الاطار قال النائب عبدالله التميمي نطالب الداخلية بسرعة القبض على بقية جناة الجريمة وتقديمهم للعدالة ونحذر من ارتفاع عدد الجرائم التي تحصل، كما نطالب الداخلية بتكثيف الجهود من اجل منع تلك الجرائم التي يذهب ضحيتها الابرياء وتؤدي لترويع المجتمع الآمن، ونعزي اسرة وذوي الفقيد وندعو الله ان تبقى الكويت بلد أمن وأمان.

التميمي: نحذر من ارتفاع عدد الجرائم

وقالت النائبه صفاء الهاشم نستنكر الصمت الشنيع من وزير الداخلية لجريمة القتل امام سمع وبصر الكثير دون ادنى وسائل الامن وحفظ القوة ونحذر وزير الداخلية من مغبة قبول اي وسائط تجاه مرتكبي الجريمة.

من جهته قال النائب هشام البغلي أتقدم بالعزاء لأسرة المغدور يرحمه الله، ونتضرع للمولى القدير ان يلهم اهله وذويه الصبر والسلوان، كلنا سنمد يد العون لمن حاز ثقة صاحب السمو ولكن عليهم ان ينفذوا ما جاء في خطابه من اولويات واهمها الامن والا فلنا موقف آخر منهم. وقال النائب السابق صالح الملا الجريمة البشعة التي راح ضحيتها شاب دكتور أسنان في مقتل العمر يجب الا تمر دون قصاص، والحدث يحتاج الى متابعة حتى تأخذ العدالة مجراها.

معصومه: ظاهرة خطيرة تثير الأسئلة حول تواجد ودور الأجهزة الأمنية

الحادثة هزت المجتمع الكويتي ونستغرب حدوثها على مرآى ومسمع من المارة

معصومة لـ «الأنباء»: سأتقدم بطلب تشكيل لجنة المرأة

أكدت النائبة د.معصومة المبارك أن لجنة المرأة والأسرة ضرورية جدا لاستكمال حزمة التشريعات التي بدأناها في 2009 ولمتابعة القوانين التي تم انجازها والتعرف على أوجه القصور.

وأوضحت النائبة د.معصومة المبارك كذلك أن تشكيل اللجنة ضروري للتوصل إلى أسباب الاخفاقات في التنفيذ واقتراح التعديلات التي من شأنها القضاء على القصور، مثل البند المتعلق بالقرض للمرأة المستحقة بحيث يتساوى مع ما يحصل عليه الرجل المستحق للقرض الآن وكذلك تعديل بند إسكان المرأة غير المتزوجة، إضافة إلى قضايا الأسرة بما فيها الشباب، إذن هي لجنة في غاية الأهمية، كاشفة: «سأتقدم مع عدد من النواب بطلب تشكيلها في الجلسة المقبلة».

● مريم بندق

استفسر عن المسؤولين الذين يمثلون المؤسسة

حماد يسأل وزير النفط عن مصفاة ڤيتنام وتكلفة المشروع والشركاء ونسبة مؤسسة البترول

سعدون حماد

وجه النائب سعدون حماد سؤالا الى وزير النفط هاني حسين جاء فيه: نظرا لأهمية شركة البترول الكويتية العالمية وبما انها ذراع مؤسسة البترول لإدارة المشاريع البترولية في أوروبا وشرق آسيا وبعد توارد الأخبار بتعثر مشاريع الشركة في شرق آسيا وسوء ادارة هذه المشاريع، ارجو افادتي عن مشروع مصفاة ڤيتنام متى بدأ مشروع ڤيتنام؟ وكم التكلفة الاجمالية للمشروع؟ ومن هم الشركاء في هذا المشروع؟ وما نسبة مؤسسة البترول من هذا المشروع؟ ومن المسؤولون الذين يمثلون المؤسسة في هذا المشروع؟ وما اللجان التي تتعلق بهذا المشروع؟ وإذا كان هناك أي تأخير للمشروع ما أسباب التأخير؟ وكم كلف التأخير المؤسسة سنويا؟ ومن يتحمل مسؤولية التأخير من جهة مؤسسة البترول؟ وهل يتحمل رئيس شركة البترول العالمية أي مسؤولية في التأخير؟ وما الإجراءات والآليات التي اتخذتها المؤسسة لتحديد أسباب التأخير وإيجاد حلول لها؟ وهل قامت شركة البترول بعقد اي اتفاقيات مع الجانب القيتنامي تعرض مصالح المؤسسة للخطر؟ وهل ألغى مجلس إدارة المؤسسة اي اتفاقيات بين شركة البترول العالمية والجانب القيتنامي؟ مع ذكر الأسباب، وذكر تفاصيل مشروع التسويق الذي هو جزء من مشروع ڤيتنام وأسباب التأخير، وتزويدي بكل تفاصيل المشروع من المصروفات التفصيلية للمشروع منذ بدأه حتى تاريخه ومنها المكاتب الاستشارية واللجان ومصروفات سفر كل مسؤول تتعلق بالمشروع مع الموافقات، وتقرير زيارة رئيس مؤسسة البترول لڤيتنام في يناير 2012 والتوصيات المتعلقة بالزيارة، وجميع محاضر اجتماعات مؤسسة البترول المتعلقة بمشروع ڤيتنام منذ بدء المشروع، وذكر تفاصيل الاتفاقات التي تمت بين الجانبين الكويتي والڤيتنامي منذ بدء المشروع وحتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال.

العدوة: على الحكومة إنهاء معاناة المرأة الكويتية من حيث المساواة في القرض الإسكاني

أكد النائب خالد العدوة ان المرأة الكويتية والتي هي عماد الأسرة وركن أساسي في المجتمع تستحق الكثير وعلى الحكومة الانتهاء من الملفات الخاصة بها والتي مازالت عالقة دون حلول كونها بالأساس مطالب وحقوقا للمرأة وليست امتيازات، معتبرا ان ملفات مساواة المرأة في القرض الاسكاني ومنح ربة المنزل التي لا تعمل راتبا تقاعديا وتعديل بعض مواد قانون التأمينات الاجتماعية لاسيما التي تحرم المرأة من حق التقاعد المبكر، بالإضافة الى مساواة أبناء الكويتيات غير المتزوجات من مواطنين بأبناء الكويتيين، كلها ملفات يجب ان ينظر اليها بعناية من جانب الوزارات والجهات المعنية وان يتم التعاطي معها بأسرع وقت ممكن لكي تنتهي معاناتهن. وطالب العدوة بأن تفصح جميع الهيئات والوزارات الحكومية وبشكل واضح، اثناء مشاركتها في برنامج عمل الحكومة المنتظر، عن خططها وإجراءاتها المستقبلية حيال معالجة أوضاع المرأة الكويتية، وطموح الوزارات في الارتقاء بوضعها في المجتمع سواء كان ذلك معنويا او ماديا، كاشفا عن اقتراح سيتقدم به يسمح من خلاله للمواطنة غير المتزوجة بكفالة من تحتاج اليهم دعما لظروفها الاجتماعية وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية دعم المرأة التي ليس لها عائل ببرامج خاصة وان تبادر بسن مشاريع قوانين لرعاية وحماية هذه الفئة.

10 يقترحون «مؤقتة» للبيئة والطاقة النووية والنفط

قدم عدد من النواب اقتراحا بتشكيل لجنة مؤقتة تعنى بالبيئة والطاقة النووية والنفط وتتألف من خمسة اعضاء وهم النواب: عدنان المطوع، خلف دميثير، خليل عبدالله، صفاء الهاشم، نواف الفزيع، د.علي العمير، عبدالله التميمي، سعد البوص، يعقوب الصايغ ود.يوسف الزلزلة.

..و5 يقترحون لجنة مكافحة الظواهر السلبية

قدم النواب حماد الدوسري وناصر المري وعبدالرحمن الجيران وخالد الشليمي ومشاري الحسيني، اقتراحا بتشكيل لجنة «مكافحة الظواهر السلبية».

وآخرون يقترحون لجنة مؤقتة للمرأة والأسرة

قدم عدد من النواب اقتراحا بتشكيل لجنة مؤقتة تعنى بالمرأة والأسرة وتتألف من خمسة أعضاء، ومقدمو الاقتراح هم النواب د.معصومة المبارك، صفاء الهاشم، خالد الشطي، د.علي العمير، خليل الصالح، سعود الحريجي، طاهر الفيلكاوي، سعد الخنفور، ناصر المري، د.عبدالحميد دشتي، عدنان عبدالصمد، عبدالرحمن الجيران، خالد الشليمي، عبدالله معيوف، وعصام الدبوس، هاني شمس، مبارك العرف، سعد البوص، هشام البغلي، محمد البراك، عادل الخرافي، بدر البذالي، نواف الفزيع، محمد الجبري، مبارك النجادة، ناصر الشمري ويعقوب الصانع.

مكتب المحامي
ناصر مهبي الهيفي
Naser H. Al Haifi
LAWYER

تعيين حارس قضائي

يعلن المحامي / ناصر حجي الهيفي
بأنه تم تعيينه حارساً قضائياً على
شركة / علي أحمد الشواف وإخوانه شركة ذات مسؤلية محدودة،
والمودعة تحت الحراسة القضائية بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم 2012/2048 مستعجل/ 4 والصادر بتاريخ 2012/7/2 وتكون مهمة الحارس القضائي حسب منطوق الحكم.
"إستلام الشركة وإدارتها والمحافظة عليها".

لذا على كافة المتعاملين مع الشركة من أفراد وشركات ومن له أو عليه حقوق للشركة أو لديه معلومات أو تحت يده أملاك للشركة من أي نوع كانت ضرورة مراجعة الحارس القضائي.

ونحذر الكافة من التعامل مع المدراء أو الموظفين السابقين للشركة إلا من خلال الحارس القضائي على العنوان التالي:

شرق – شارع احمد الجابر – مركز الرائد – الدور التاسع مكتب المحامي / ناصر حجي الهيفي
تليفون: 22477941 / 22477940 – فاكس: 22402841 - Email: alhaifi_lawyer@hotmail.com